التحديات المجتمعية لترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية
دراسة ميدانية بريف محافظة أسيوط

الدكتور/ حمدالله أحمد كيلاني إبراهيم
استاذ مساعد علم الاجتماع السياسي كلية الآداب جامعة أسيوط

الملخص باللغة اللعربية:

بحثت هذه الدراسة في التحديات المجتمعية لترشيح المرأة الريفية للانتخابات البرلمانية، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث قام بتطبيق الدراسة الميدانية على عينة من النساء بقريتي العقال قبلي بمركز البداري وقرية بني شقير بمركز ومدينة منفلوط ، وقد بلغ عدد مفرداتها ٢٠٠ مفردة ممن فى الفئة العمرية من ١٨ عن ٥٥ سنة من النساء الذين لهم لها حق المشاركة السياسية والتصويت الانتخابي، وقد تم تطبيق مقياس من تصميم الباحث بعد إخضاعه للتحكيم، وقد أظهرت النتائج في مجملها وجود مجموعة من العقبات البنوية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للانتخابات وهي: التحديات الذاتية التي تتمثل في ضعف القدرات الذاتية والمهارات وكينوية المرأة للعمل السياسي ، التحديات الاقتصادية وتتمثل في تكلفة الحملات الدعائية ورأس المال المادي لحشد الاصوات ، التحديات الاجتماعية والثقافية وتتمثل في الموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي تنظر للعمل السياسي على أنه مقتصر للرجال والتنشئة الاسرية التي تحد من الدور السياسي للمرأة ، التحديات الادارية والقانونية والسياسية وتتمثل في البعد المؤسسي من الاحزاب السياسية وسيطرة العنف السياسي النوعي ضد المرشحات من الريفيات وتوصي الدراسة بالنهاية بضرورة توعية الفاعلين الاجتماعيين بالانساق الاجتماعية المختلفة كالأسرة، والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية المشاركة والدور السياسي للمرأة.

الكلمات المفتاحية: التحديات المجتمعية، المرأة الريفية، المجالس النيابية، ترشح المرأة للانتخابات

Abstract:

Societal challenges to rural women's candidacy for parliamentary councilsA field study in the countryside of Assiut Governorate"

This study investigated the societal challenges of rural women's candidacy for parliamentary elections. The researcher used the sample social survey approach، where he applied the field study to a sample of women in the villages of Al-Aqal Qibli in the Badari center and the village of Bani Shuqair in the center and city of Manfalut. The number of their vocabulary reached ٢٠٠ individuals from those in the category The age range from ١٨ to ٥٥ years of women who have the right to political participation and electoral voting. A scale designed by the researcher was applied after subjecting it to arbitration. The results as a whole showed the presence of a set of structural obstacles that hinder rural women's candidacy for elections، which are: the internal challenges that are In the weakness of women's personal capabilities، skills، and identity for political work، economic challenges، which are represented by the cost of advertising campaigns and material capital to mobilize votes، social and cultural challenges، which are represented by the cultural heritage، customs and traditions that view political work as restricted to men، and family upbringing، which limits women's political role، challenges. Administrative، legal and political، which are represented in the institutional dimension of political parties and the prevalence of specific political violence against female candidates from rural women. The study ultimately recommends the need to educate social actors in the various social structures such as the family،

political parties and civil society institutions about the importance of participation and the political role of women.

Keywords: societal challenges، rural women، parliamentary councils، women's candidacy for elections.

مقدمة البحث:

تعد المشاركة السياسية للمرأة أحد الموضوعات المهمة في علم الاجتماع السياسي، وتعد ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، وانعدامها أو تجاهلها يشير إلى حالة من اللاديمقراطية والتخلف عن عجلة التنمية، ومن هذا المنطلق اتجه البعض إلى القول إن أهم ما يميز البناء السياسي الحديث في المجتمعات الغربية أنها قائمة على الديمقراطية المرتبطة بالتعددية التي هي أكثر تعبيراً عن المشاركة السياسية (منيف،٢٧،٢٠٠٠-٢٨)

لذلك حظيت قضية الاهتمام بمشاركة المرأة في الحياة السياسية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة فرضتها المؤتمرات والندوات والاعلانات والمواثيق التي تمت على الصعيد العالمي والقومي واهتمت بتمكين المرأة في كافة مجالات الحياة ومعالجة قضايا النوع الاجتماعي(شريف،٢٠٠٧، ٨٣) وساعد على ذلك التطورات المتسارعة والتغيير في أنساق الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي انعكست على قيمة المرأة في المجتمع ومنحتها العديد من الانغماس في الحياة السياسية بداية من منح المرأة الحق في التصويت الانتخابي للمرأة في نيوزيلاندا عام ١٨٩٣(الحايس،٢٠١٠، ١)، الى شغل المقاعد النيابية فى العديد من المجالس البرلمانية.

كما ساعد على ذلك الحراك السياسي العالمي والدعوات لتمكين النساء عالميًا، والتطلعات الاقتصادية العالمية التي تهدف لرفع درجة المرأة بالأسواق العالمية للاقتصاد كل هذه الأهداف تضمنتها أهداف التنمية المستدامة وتمثلت في " ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة" فنص الهدف الخامس على ضرورة تكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"

وقد شكل النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة العام ١٩٥٦ م البداية الفعلية لمشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية حيث منحها الدستور المصري الصادر بعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو في العام ١٩٥٢. نصًا دستوريًا نص على حق المرأة المصرية في التصويت والترشح في الانتخابات.

ونتيجة لذلك طرقت المرأة المصرية أبواب البرلمان للمرة الاولي في عام ١٩٥٧م

و كانت النائبتين راوية عطية، وأمنية شكري أول من يدخلن البرلمان المصري، وتبع ذلك مساير المشرع المصري هذا الدرب فقد تم تعيين حكمت أبوزيد كأول وزيرة في الحكومة المصرية علم ١٩٦٢.

كما نصت المادة ٦٢ من الدستور المصري الذي تم إصداره عام ١٩٧١ على حق جميع مواطني الدولة في الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقًا لاحكام القانون، كما كفل الدستور المصري الحالي لعام ٢٠١٤ في المادة ١١حقوق المرأة السياسية في حرية الترشح للانتخابات البرلمانية مع ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية، كما جاء نظام الكوتا لتخصيص ومعالجة ضألة عدد مقاعد للنساء في المجالس النيابية بهدف مشاركة المرأة في المجال العام السياسي(الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ٩). كما أصدرت القيادة السياسية المصرية عام ٢٠١٥م استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري جاء الهدف الخامس منها ليؤكد على " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" من خلال كفالة واتاحت فرص متساوية للموارد الاقتصادية للمرأة وضمان رعايتها صحيًا على كافة المستويات مع تعزيز التشريعات والسياسات الاجتماعية التي تشجع النساء على تقلد المناصب القيادية

(undp)، ٢٠٢١

وعلى الرغم من ذلك لا تزال تواجه المرأة المصرية أشكالاً متنوعة من التمييز والاستغلال من قبل الفاعلين السياسين، لذلك ما تزال المرأة المصرية تسبح في بحر الحياة السياسية محاولة الوصول الي الجانب الأخر الذي تسيطر عليه فيه الهيمنة الذكورية القوة الذكورية و التي تتولي كافة المناصب القيادة السياسية وتتحكم في مراكز القوة واتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع.

وبالنظر الي المجتمع الريفي فهو مجتمع ذات سياق ثقافي واجتماعي مختلف حيث تمثل منظومة القيم الاجتماعية القاعدة أو الإطار المرجعي التي يحتكم إليها أبناء تلك الثقافة في إدارة شئون حياتهم المختلفة، وهي ليس بقواعد ثابتة في كافه المجتمعات، بل هي إطار من المفترض أن يلق بقبول من الغالبية العظمة من أفراد المجتمع الواحد؛ رجالا ونساءً، وهذه القيم تمثل نوعًا من الضمير الجمعي وسيله من وسائل الضبط الاجتماعي الغير مكتوب والمتعارف عليه بين أبناء المجتمع الواحد والقيم هي التي تحدد الأدوار المتوقعة والاتجاهات ومساحه الحرية المتاحة للإفراد رجالا ونساء، حيث إنها تسهم بشكل أساسي في توجيه سلوك الأفراد وتحديد الأدوار المتوقعة من كل فرد توافقا مع ثقافة المجتمع ومع ما هو متعارف عليه اجتماعيا.

ولعل ذلك طرح العديد من التساؤلات حول المشاركة السياسية للمرأة بصورة تصل لدرجة الترشح للانتخابات النيابية وأسباب إنخفاض مستوي التمثيل السياسي للمرأة على الرغم من نسبتها العددية التي تكاد تكون مساوية للرجال لذلك سيسعي البحث للكشف عن أهم المعوقات المجتمعية التي تقف أمامها في الترشح الانتخابي لمجلس النواب ومجلس الشوري.

أولاً– مشكلة البحث:

بحثت هذه الدراسة في التحديات المجتمعية لترشيح المرأة الريفية للانتخابات النيابية في المجتمع المصري، ولعل التساؤل الأول الذي يثار عند طرح تلك القضية هو: لماذا التركيز في هذا االبحث على التحديات المجتمعية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في المجتمع المصري؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تستلزم التطرق لبعض الإحصائات الصادرة عن المشاركة السياسي وحجم التمثيل السياسي للمرأة في المجتمع المصري، كما تتطلب عرض لأهم الادبيات التي أشارت وأهتمت بالتمثيل النيابي للمرأة.

فعلى صعيد الإحصائيات الخاصة أشار التصنيف العالمي The Global Gender Gap Index ٢٠٢٢ rankings لمؤشر الفجوة بين الجنسين عن تراجع مصر إلي المركز ١٢٩ دوليًا من بين ١٤٦ دولة على مستوي العالم و المركز السابع بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(World Economic Forum. ٢٠٢٢) وتشير البيانات الصادرة عن مرصد مصر لأهداف التنمية المستدامة للكشف عن تكافؤ فرص شغل المرأة للمناصب القيادية وفرصتها المتساوية مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة عن أن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بلغت ٢٧٪ من إجمالي المقاعد، وأشار نفس المرصد في بياناته عن نسبة النساء في المناصب الإدارية لعام ٢٠١٢م بلغت ١٢,٤ % من إجمالي المناصب الادارية في الدولة.(https://national-ar.unescwa.org/multichart.aspx?country=%u٠٦٤٥%u٠٦٣٥%u٠٦٣١&target=٥,٥)

وعن الانتخابات البرلمانية الاخيرة فقد بلغ عدد النساء اللواتي انتخبن من النساء ١٤٨ سيدة مصرية من أصل ٥٩٦ معقد لمجلس النواب من بينهم ٢٨ مقعد يعينهم رئيس الجمهورية وبالتالي بلغت نسبة النساء في البرلمان ٢٤,٨٪ وهي نسبة غير متكافئ عند معادلتها مع حجم شريحة النساء في المجتمع المصري

أما على مستوى الدراسات السابقة فعلي الصعيد المحلي أشارت دراسة(بربري،٢٠١٤م) معانأة المرأة المصرية من التهميش السياسي وضعف مؤشرات التمثيل السياسي للمرأة فيما عدا تصويتها في الانتخابات وبينت دراسة (شحاته واخرون ،٢٠١٨ م) أنها يسود توزيع غير متكافئ للموارد السياسية في المجتمع المصري حيث لا يوجد تمثيل معادل لنسبة المرأة العددية في الهيئات النيابية سواء تصويتًا أو ترشيحًا وأكدت دراسة (إبراهيم،٢٠٢١م) عن وجود مجموعة من التحديات تواجه التمكين السياسي للمرأة.

وأوضحت دراسة(كيلاني،٢٠٢٢م) عن إنخفاض الوعي النسوي للمرأة في صعيد مصر بقضايا التمكين الاجتماعي والسياسي كما أكدت دراسة (عبد الناصر، ٢٠٢٣م) عن إنخفاض واقع تمكين المرأة المصرية سياسيًا و وجود مجموعة من العقبات التي تعترض تمكين المرأة سياسيًا المصري، غياب الفهم والوعي السياسي للمرأة في الحقل السياسي، والخطاب الديني المضاد للمرأة، كثرة الاعباء الاسرية

وعلى الصعيد العالمي أكدت دراسة Manzoni،٢٠٢٣،(Cella and.١) أن المرأة لا تزال تمثل نسبة الأقلية في المجالس التشريعية المنتخبة ويشكلون ٢٤,٩٪ من أعضاء مجالس النواب في العالم، على الرغم من أن نسبتهم تقارب ٥٠.% من السكان. واوضحت دراسة Bajimaya،(٢٠٢٢) أن مشاركة المرأة في القيادة في المجال السياسي في المناطق الريفية لاتزال محدودة. وتسألت دراسة دراسة (Ashworth et al، ٢٠٢٠) عن لماذا يشغل عدد قليل جدًا من النساء مناصب منتخبة (مجلس الشيوخ، مجلس النواب الامريكي)؟وبينت دراسة (spary)،٢٠٢٠ بأن هناك بطيء في نمو معدلات تمثيل وترشح المرأة للانتخابات البرلمانية على الرغم من اتباع معظم دول العالم نظام الكوتا والحصص التي تتيح نسبة أكبر للتمثيل السياسي للنساء في المجالس النيابية.

من هذه الدراسات والإحصائات التي سبق الإشارة إليها يتضح ضعف العضوية الحزبية للمرأة فهي نسبية تكاد تكون معدومة وبالأخص المرأة الريفية وأيضا ترشيحها في الانتخابات برغم تخصيص مقاعد لها في البرلمان إلا أن نسبة تمثيلها في المجالس المحلية ومجلس الشعب منخفضة جدا بالمقارنة بنسبة تمثيل الرجال.

فانكماش الدور السياسي للمرأة لا يرجع لطبيعتها ولكن يرجع لخصائص البناء الاجتماعي للمجتمعات والبناء الاجتماعي للريف يتسم بمجموعه من السمات الثقافية التي تختلف عن غيرها من الثقافات الفرعية، وهذه السمات تتضمن اختلاف ثقافة ونمط الحياة في الريف، وخاصة التي تحدد مكانة وأدوار المرأة

في الفضاء الاجتماعي والسياسي والحياة اليومية، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث (إمبريقياً) في الكشف عن التحديات المجتمعية التي تعرض ترشح المرأة الريفية للانتخابات البرلمانية في المجتمع المصري.

ثانياً– أهمية الدراسة:

– ما أكدت عليه الإحصائات الرسمية فيما يتعلق بحجم شريحة النساء في المجتمع المصري وريفها وهي النسبة التي لا تتناسب مع التمثيل السياسي للمرأة كما سلف وأشارت الأدبيات السابقة.

– تكمن أهميه الدراسة في توافقها مع أهداف التنمية المستدامة والرؤي والسياسات العالمية والمحلية التي تعتبر تعزيز دور المرأة السياسي في المجتمع من المؤشرات الهامة في قياس التقدم والتنمية في كافه المجالات.

– الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات وصياغة العديد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج القائمة على أساس علمى و تساعد صانعي القرار السياسي على الوقوف على التحديات التي تعترض تمكين المرأة في الحياة السياسية وترشحها للانتخابات النيابية وسبل تحسين مشاركتها في العملية السياسية وخاصة في صعيد مصر..

– تهتم الدراسة بدراسة قضية التمثيل السياسي للمرأة والتي تعد من القضايا التي تفرض نفسها على الساحة العالمية والمحلية وتشغل أذهان القيادة السياسية من أجل تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة وخاصة بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، ومن ثم تحاول الدراسة الراهنة أن تكشف عن بعض المعوقات والتحديات من أجل زيادة معدلاتها.

– توافق موضوع البحث مع الاستراتيجيات والرؤي التي تتبناها الحكومة المصرية وخاصة رؤية مصر ٢٠٣٠ م التي تهدف لتمكين المرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين في الفضاء الاجتماعي السياسي وخاصة في الريف والمناطق العشوائية.

– يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع سياسات ثقافية ومجموعة من الآليات التي تسهم في زيادة تمثيل المرأة النيابي في الريف المصري ذات الصبغة الثقافية والاجتماعية التي يبرزها فيها النظام الأبوي، ولتحسين مستوي المشاركة السياسية للمرأة في الريف.

– الخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن أن تسهم في تطوير وحدة تحليل البحث وهي المرأة في المجتمع الريفي والتي تعتبر عنصر غير قوي في التمثيل السياسي نتيجة الضغوط والضوابط الاجتماعية في القرية

الريفية المصرية، فربما تساعد نتائج البحث الميدانية في أظهار مثل هذا العقبات التي تعترض المرأة الريفية بكل أدوارها خاصة دورها السياسي.

ثالثاً– الأهداف والتساؤلات:

– أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على التحديات المجتمعية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١– التعرف على مستوى التحديات الذاتية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية.

٢– الوقوف على التحديات السياسية والادارية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية.

٣– الكشف عن التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية.

٤– التعرف على التحديات الاقتصادية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية.

ب– تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما أهم التحديات المجتمعية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية؟ وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١– ما مستوى التحديات الذاتية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية ؟

٢– ما التحديات السياسية والادارية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية ؟

٣– ما التحديات الاجتماعية و الثقافية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية ؟

٤– ما التحديات الاقتصادية التي تعترض ترشح المرأة الريفية للمجالس النيابية.

رابعاً– الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التحديات المجتمعية :

يعتبر مفهوم التحديات المجتمعية من المفاهيم السوسيولوجية التي تختلف مؤشراتها باختلاف الظاهرة المدروسة، وعلى الرغم من ذلك هناك اتفاق على أنها ترتبط ارتباط كلي بالبناء الاجتماعي والانساق الاجتماعية المختلفة التي تمثل معوق وظيفي يعترض أداء فاعل معينة إذا التحديات المجتمعية تمثل العقبات او المعوقات الوظيفية الفاعلين الاجتماعين الذين يعترضون أداء الفاعل الاجتماعي لفعل معين وتعرف التحديات

المجتمعية بأنها المتغيرات أو المحددات أو المشكلات والصعوبات أو العواق ذات البعد الاجتماعي ونابعة من البيئة المحلية أو الاقليمية أو الدولية

وقد تبني الباحث تعريف (الحايس، ٢٠١٠م،٤) إجرائيا إضافة الي بعض المؤشرات الاخري من خلال رؤية الباحث وتعرف التحديات المجتمعية إجرائيا بأنها كافة العقبات والصعوبات والحواجز التي تعترض المرأة الريفية أثناء سعيها نحو الترشح للانتخابات النيابية بما يمكنها سياسيًا

ويمكن تقسيم تلك العقبات إلي عقبات ذاتية: تتمثل في رؤية المرأة الريفية أنها في موضع أدني من الرجل وخاصة في الحياة السياسية، اعتقاد المرأة أن تكوينها البيولوجي يحول دون أداء الادوار السياسية، وضعف الامكانات والقدرات والمهارات الشخصية التي تمتلكها المرأة بما ينعكس على عدم ثقتها بنفسها وفي العناصر النسائية الاخري اللاتي يتقدمن للترشح في الانتخابات البرلمانية، ومن بين هذه القدرات: الوعي السياسي، الوعي القانوني، تنظيم الحملات الدعائية، عدم القدرة على مواجهة المعطيات المجتمعية السائدة، الاعباء والمسئوليات الأسرية إضافة إلي النشاط السياسي، عدم القدرة على كسب تأييد المرشحين الذكور، رؤيتها للعملية الانتخابية بصورة هامشية.

أما عن العقبات اسياسية والإدارية والإعلامية : تتمثل في العقبات المؤسسي الناتجة عن تقاعس دور الاحزاب السياسي في تنمية الوعي وتأهيل المرأةالريفيةسياسًا، النظام الانتخابي، قواعد الترشيح والاختيار وخاصة النظام الفردي، عدم وجود معايير تتسم بالنزاهة والشفافية عند اختيار الأحزاب لمن يمثلهن من النساء الريفيات ، التحيز الذكوري في عملية التصويت الانتخابي ، اعمال العنف والشغب والبلطجة و التزوير والتهديد المتعلقة بخوض النساء للانتخابات البرللمانية، نظام الكوتا طبقًا للنوع، آليات التنافس بين المرشحين، ضعف النضج السياسي للمرأة، ضعف البرنامج الانتخابي للمرأة، غياب التسهيلات القانونية والانتخابية للمرأة. غياب الدعم الاعلامي والدور التوعوي للمرأة.

بينمل تشمل العقبات الثقافية في: الثقافة السائدة والموروث الثقافي داخل الانساق الاجتماعية بداية من النسق الأصغر الاسرة نهاية للنسق المجتمعي بالصورة الأكبر الرفض لتغيير الصورة النمطية لدور المرأة في الأسرة، الاعتقاد بأن مجال العمل السياسي مقتصر على الرجال وعدم القبول الاجتماعي لنشاط المرأة السياسي(الموروث الثقافي)، وعدم قناعة الأزواج لعمل زوجاتهم في الأماكن المختلطة، وعدم تقبل الرجل لفكرة أن تكون المرأة قيادية وأعلي منها في المكانة والدور وخاصة الزوج (العادات والتقاليد). أما العقبات الاجتماعية

تتمثل في انخفاض مستوي التنمية بالمجتمع، معدلات اندماج المرأة في التعليم والعمل، انتشار الامية. وعدم استكمال النساء لتعليمهن، عدم وجود النخبة التي تدعم مشاركة المرأة الريفية سياسيًا، ضعف دور الجمعيات النسائية في الريف في تدعيم الدور السياسي للمرأة الريفية.

أما العقبات الاقتصادية فتمثلت في: تعرض المهام والواجبات المنزلية مع الضعف في مساندة المرأة في متطلباتها الوظيفية للدور السياسي والمهني، ضعف القدرات الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل، انتشار الفقر وتأنيثه، عدم المساواة بين الذكور والإناث في طبيعة المهن والوظائف والاجور، عدم تقبل استقلال المرأة اقتصاديًا بل و الحرمان من الارث.

مفهوم الترشيح الانتخابات النيابية

مشاركة المرأة في الانتخابات تبدو من اتجاهين الاتجاه الأول وهو الترشيح في الانتخابات أي قيام المرأة بترشيح نفسها في إحدى الانتخابات سواء البرلمانية أو لدى بعض المؤسسات التنظيمية والنقابية أو في المجالس المحلية، والاتجاه الثاني يبدو في التصويت الانتخابي وهو قيام المرأة بالإدلاء بصوتها أي المشاركة في اختيار ما يمثل مجتمعها في إحدى انتخابات رئاسة الجمهورية أو البرلمانية أو المجالس المحلية أو غيرها....

فبالنسبة للاتجاه الأول وهو حق الترشيح للانتخابات فقد أعطى الدستور المصري عام ١٩٥٦ الحق للمرأة في ترشيح نفسها والتصويت في الانتخابات ولكن الملاحظ من الإحصائيات أن كثيراً من السيدات لا يمارسن هذه الحقوق التي حصلن عليها بعد كفاح مرير، وأن المرأة المصرية لم تقبل على الاشتراك في الانتخابات بصورة إيجابية.(عبد الوهاب،١٩٩٥، ٨٩)

وتعرف بأنها هي العملية التي تنطوي على الترشح لمجلس النواب والشوري لتمثيل الشعب المصري في اتخاذ القرار وسن التشريعات فى البرلمان عن فئات الفلاحين أو العمال أو الشباب ويتم نظام الانتخاب وفقًا للنظام الفردي وقوائم الانتخاب المغلقة ويتكون مجلس النواب والشوري من(٥٤٠)عضواً بواقع(٤٢٠) مقعداً بالنظام الفردي و(١٢٠) مقعداً بنظام القوائم المغلقة ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على (٥٪) من الاعضاء، وفق الضوابط المنصوص عليها في القانون وتقسم جمهورية مصر العربية الي عدد من الدوائر الانتخابية للمحافظات المختلفة تخصص للانتخاب الفردي وعدد(٤) دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم، ويتم وضع جدول زمني وقواعد لعملية الترشح وأليات المراقبة على الانتخابات والانتهاكات التي يمكن أن تحدث، وآلية فرز الأصوات وإعلان الفائز في الانتخابات

البرلمانية، وعن مدة العضوية في المجالس النيابية فهي خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ويجري انتخاب المجالس الجديدة خلال الستين يومًا السابقة على انتهاء مدة المجلس القائم المادة ٧ من مواد العضوية. يمكن الرجوع الي (الموقع الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات، القوانين، مسترجع من الرابط التالي https://www.elections.eg/laws) ويمكن الرجوع ايضًا الي(شريف،٢٠٠٧م،٨٧).

المفهوم الإجرائي لترشيح المرأة الريفية للمجالس النيابية:

العملية التي تتيح للمرأة حق الترشيح لمجلسي الشعب والشوري بنظام الفردي المستقل أو القوائم المغلقة وما تشمله تلك العملية من قوانين الترشيح، ونظام الترشح، والدعائية الانتخابية، ونظام الحصة وفقًا للنوع، وآلية سير العملية الانتخابية، وآليات الحشد والدعم وشروط الترشح التي تحتاجها المرأة الريفية.

(٣) بعض الآراء النظرية في تفسير إنخفاض التمثيل السياسي للمرأة والعقبات التي تعرضها في ذلك المجال:

استناداً إلى تباين الظروف المادية للمجتمعات الإنسانية، واختلاف المنطلقات الفكرية للمنظرين السياسيين والاجتماعيين تتعدد الرؤى والاتجاهات النظرية في تناولها للتحديات التي تواجه العمل السياسي للمرأة وتعترض تمكينها سياسيًل تحليلاً وتفسيراً، وفيما يلي يعرض الباحث للنماذج من هذه التفسيرات:

أ- البنائية الوظيفية:

وفقًا للمنظور الوظيفي وتحليله للمجتمع وفقًا للبناء الاجتماعي والانساق الاجتماعية التي يشملها البناء الاجتماعي يمكن النظر الي النظام السياسي ومشاركة أفراد المجتمع فيه من الذكور والإناث أحد الأنشطة والمتطلبات الوظيفية للنسق السياسي، وذلك لأنها تعمل على تحقيق توازن النسق واستقراره ووجوده، من خلال وجود فئة أو شريحة تلبي احتياجات تلك الشريحة داخل المجتمع و اخراجهم من مجرد أفراد عاديين مؤدون أدوار اجتماعية معينة إلى أفراد سياسيين يباشرون أدوارهم السياسية(محمد،١٩٩٥، ٩٧).

وطبقًا لاراء ميرتون وبارسونز يوجد المعوق الوظيفي الذي يعيق النسق عن أداء أدواره الاجتماعية والوظيفيون الرواد يرون أن تقسيم العمل حسب الجنس يعد وظيفيًا من أجل الحفاظ على النسق الأسري ويرون انه من الضروري أن تكون المرأة في وضع تابع للرجل للتخفيف من حدة الصراع داخل النظام الأسري، وهذه تعتبر من عوامل النقد التي يجب أن توجه للوظيفيون حيث أن تركيزهم على النظام الأسري أدي إلي

اغفالهم النظام السياسي والتغيرات الناتجة عن الثورة الصناعية والاقتصادية والتقنية (لطفي،٢٠٠٩م،٦٥) كما أنهم أشاروا لتأثير القيم على ذوات الأفراد وأنها تمارس إلزامًا عليهم فعند دوركايم نجد الضمير الجمعي الذي يمثل أداة للضبط الاجتماعي لسلوك الافراد، بينما يري ماكس فيبر في نظريته عن الفعل الاجتماعي بأن هناك الفعل التقليدي نتيجة للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعند بارسونز يشير الي التوجهات القيمية التي تدافع الفاعل الاجتماعي إلى مراعاة بعض المعايير الثقافية عند ممارسة الفعل الاجتماعي، وبالتالي نجد أن القيم الاجتماعية تؤثر في الجانب المعرفي للفرد(عارف،١٩٨٢ ،١١٦-١١٧) وبناءً على ما سبق يمكن وضع المتغيرات الاتية كمعوقات لمشاركة المرأة في العمل السياسي وهي:

القيم الاجتماعية السلبية في الريف المصري التي تري أفضيلة الرجال عن النساء في العمل السياسي.

العادات والتقاليد السائدة في الريف والتي تري تابعية الرجل للمرأة وأن المرأة نطاق عمله يقتصر على النسق الاسري.

التنشئة الاجتماعية السلبية التي تعزز الفجوة بين الجنسين، ولا تعزز من مشاركة المرأة في القرارات الاسرية والسياسية والعضوية في المؤسسات السياسية والحزبية.

الدور الاقتصادي الذي تلعبه المرأة في بعض القرى الريفية والذي يصل إلى درجة الاعتماد على الكلي على الزوج وعدم القدرة على الاستقلال المادي أو مضاهاة الرجل في سوق العمل.

ب- النظرية المادية:

يرى كارل ماركس Marks أن المشاركة السياسية للأفراد في المجتمع تأتي انعكاساً للوضع الاجتماعي المادي الطبقي الذي يعيشون في كنفه، فتفكير الإنسان ودوافعه وسلوكه الاجتماعي والسياسي كلها نتاج لهذا الواقع المادي (محمد،١٩٩٥، ٩٧) وعلى هذا الافتراض فالنساء أما أن تكون لها صورة إيجابية في عملية المشاركة والاهتمامات السياسية وعلى النقيض من ذلك قد تتميز بالاغتراب والعزوف السياسي، وكلتا الحالتين يلعب الوضع الاقتصادي والطبقي للمرأة دوراً مهمًا في أيهما قد تكون المرأة ، والمجتمعات القروية الريفية تمتاز بضعف الاستقلال المادي للمرأة وتابعيتها للرجل اقتصاديًا وهنا يمكن اعتبار النظام الاقتصادي وخصائصه في الريف المصري من أهم المؤشرات التي تدفع المرأة الي الابتعاد عن مجال العمل السياسي.

ج- نظرية الاستبعاد الاجتماعي:

يعتبر غدنز من رواد نظرية الاستبعاد الاجتماعي حيث إنه لفت الانتباه مبكرًا إلى قضية الاستبعاد الاجتماعي، وأشار غدنز الي وجود شكلين من الاستبعاد في المجتمعات المعاصرة هما الاستبعاد الاجباري هو الاستبعاد الناتج عن عدم اتاحة الفرص الاجتماعية بصورة متساوية لجميع طبقات التدرج الهرمي للسكان والأخر هو الاستبعاد الارادي وهو إنسحاب جماعات معينة من بعض النظم والانساق الاجتماعية بصورة إرادية (هيلز وآخرون، ٢٠٠٧م، ترجمة الجوهري، ٨-٩). واقترح غدنز عدة أنواع حسب التصنيفات ومنها على النحو التالي:

_ الإقصاء الاقتصادي: يفصل الأفراد والجماعات عن البيئة الاقتصادية العامة للمجتمع في ناحيتي الإنتاج والاستهلاك.

_ الإقصاء السياسي: ويعني حرمان المرء أو إبعاده عن المشاركة والدور السياسي في الأنشطة السياسية في المجتمع.

_ الإقصاء الاجتماعي: يتضمن استبعاد الأفراد والجماعات في نطاق الحياة الاجتماعية اليومية من بعض الانشطة

وهذه الأنواع تتفاعل ويؤثر بعضها في البعض الأخر، فالاستبعاد السياسي يؤدي إلى استحواذ شرائح اجتماعية على سلطة القرار، وبالتالي الاستفراد بالخيرات المادية مما يولد الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاستبعاد الاقتصادي يؤدي إلى حرمان المرأة من من الخدمات الاساسية على رأسها التعليم، مما يجعلهم مقصيين من الحياة السياسية إيضًا (جيدنز، ٢٠٠٥: ٣٩٤-٣٩٥) ونظرية الاستبعاد الاجتماعي تهتم بثلاث مستويات من الاستبعاد حددها ويسلز وميديما في

ا- المستوي الفردي:

الذي يبدو جلياً فالشعور بالوحدة وتدني مستوي احترام الذات وعدم الثقة في شخصيات السلطة والخوف من الآخرين عموماً ويظهر كذلك في الحرمان من الموارد ونقص فرص الحياة، ولهذا ينمو لدي الأفراد التقدير الذاتي المتدني، هذه العوامل تجعل الفرد ينشأ في أسرة تعاني مشاكل تنفصل عن النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولا يتوفر لهم فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية العادية.

٢- مستوي الجماعات أو عالم الحياة اليومية:

يتجلى هذا النوع من الاستبعاد في نتيجة ضعف المجتمع المحلي الذي لا يتعاون مع أفراد المجتمع ولا يشاركهم المشاكل الاجتماعية ولا يأخذ برأيهم في خطط واستراتيجيات التنمية مع انعدم الثقة في البنية التحتية وانخفاض مستوي جودة حياة الأفراد والأسر نتيجة، نقص موارد الحياة اليومية

٣-المستوي الهيكلي أو المجتمعي:

يتضح هذه النوع من خلال تراجع الانتماء للمستوي الهيكلي والمجتمعي ومؤسسات الدولة نتيجية غياب العدالة الاجتماعية مع محدودية فرص الوصول إلى الموارد، وتراكم الثروة والممتلكات في يد طبقات اجتماعية معينة. David Phillips)،(٨-٧:٢٠٠٨ .

بناءً على ما سبق يمكن وضع أطار تصوري وهو أن المرأة في المجتمع الريفي تتعرض لنوع من الاستبعاد بنوعيها الاختياري والاجباري والاقصاء على عدة مستويات منها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهذه المستويات مرتبطة ببعضها البعض حيث إن أي اقصاء في أي مستوي من المستويات يترتب عليها اقصاء من مستوي آخر، ومن أهم أسباب استبعاد المرأة عملية التميز الجندري التي تفضل الذكور عن الإناث وتعمل على حرمان المرأة من الموارد التي تمكنها من المشاركة الفاعلة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشير النظرية الي أن تهميش المرأة قد يكون نتيجية لمسسات الدولة وهي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والأجهزة والجهات التي تصدر القانونية بالدولة، وقد يكون على مستوي الجماعة الصغيرة كالأسرة وجماعة الجيران وغيرهم التي قد تؤثر في اتجاه الأبناء وخاصة الإناث نحو المشاركة السياسية أو تقبل الأزواج لمشاركة الزوجات في الحياة السياسية، وقد يكون الاستبعاد على مستوي الذات والتي تتأثر بالمعطيات الاجتماعية التي تحيط بها وتترك انطباعًا نفسيًا يؤثر على ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على تحمل القرارات الاسرية وليس القرارات السياسية.

د- النظرية البنوية التكوينية:

يعتبر ب بيير بورديو Pierre Bourdeau من أهم منظري الاتجاه البنوية التكوينية الذي يري أن البناء الاجتماعي يتم تشكيله وإعادة انتاجه بفعل طبقات اجتماعية معينة تهدف لخلق التدرج الاجتماعي والتقسيم الطبقي الاجتماعي في المجتمع بصورة ناعمة ويتضح ذلك في أراء بورديو حول إعادة الانتاج و

المفاهيم الاخري التي تناولها كالعنف الرمزي والحقل الاجتماعي والهابيتوس ويمكن تصور العلاقة من خلال الرسم التالي

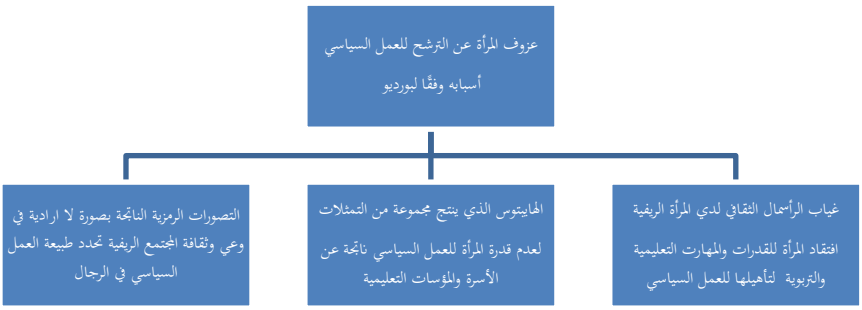

ومن ثم فإن بوربورديو يرى أن عمليات العزوف أو الامتناع عن ترشح المرأة الريفية للانتخابات يكون نتيجة بنية متكاملة من الثقافة والقيم التي تحكمها مجموعة من الأنظمة داخل البنية الاجتماعية على رأسها النظام التعليمي الذي يعمل على صياغة وعي الناس بما يساعد على تكريس أوضاع الهينة القائمة في المجتمع اقتصاديا وسياسيا وثقافياً (الهجرسي، ٢٠١٠م، ٧٢٩-٧٣٠)

خامساً- الإجراءات المنهجية:

انطلاقًا من المنهج العلمي، اعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية لتحقيق أهداف البحث هي:

(١) منهج الدراسة:

في ضوء مجموعة الأهداف التي سعي البحث لى تحقيقها اعتمد البحث على أحد المناهج الوصفية، وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقام البحث بتطويع من جمع البيانات الميدانية من مفردات البحث، وقد اعتبرت المرأة الريفية وحدة التحليل الرئيسية في قريتي العقال البحري بمركز ومدينة البداري و قرية بني شقير بمركز ومدينة منفلوط ، ولديهن بطاقة انتخابية وإن لم يشاركن في العملية، وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨- ٥٥ سنة.

(٢) أداة جمع البيانات: استند البحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة المقياس للكشف عن التحديات المجتمعية التي تعترض ترشيح المرأة الريفية للانتخابات النيابية ، وتم إعداد المقياس على أساس طريقة ثراثتون، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من٤٤ متغير، اختصت ٤ اسئلة بالمتغيرات المتعلقة بالخصائصة العامة لوحدة التحليل ، بينما شكلت عبارات المقياس الخاص بأبعاد التحديات ٤٠ عبارة موزعة على أربع محاور بحثية.

ومرت عملية تصميمه بالمراحل التالية:

مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية المختلفة التي ناقشت التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة سياسيًا بصفة عامة والتحديات الاجتماعية التي تعترض ترشح المرأة في الانتخابات النيابية أو تحد من نسبة التمثيل السياسي للمرأة أو تولي المناصب القيادية السياسية، ومن خلال تلك المراجعة قرر الباحث أن يغطي خمسة جوانب رئيسة للتحديات المجتمعية لترشح المرأة الريفية للانتخابات، هي:

التحديات الذاتية ، التحديات السياسية والادراية والقانوينة ،التحديات الاجتماعية والثقافية ، التحديات الاقتصادية)

ب- وضع المقياس في شكله المبدئي.

ج- قياس صدق المقياس: اعتمد البحث على أسلوبين لقياس صدق المقياس، هما:

* الصدق الظاهري: تم عرض المقياس على مجموعة من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٩)، وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قام الباحث بإجرائها على عبارات المقياس، حيث تم حذف ٨ عبارات و أبقى الباحث على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٩٠٪.

* صدق الاتساق الداخلي والثبات:

تم استخدام معامل كرونباخ للمقياس للمقياس ككل وأبعاده للتأكد من ثبات المقياس، وجاءت النتائج مؤكدة لصلاحية المقياس في عملية القياس. تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق المقياس وجاءت النتائج مؤكدة لصلاحية المقياس في الاستخدام، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (١) اختبار الثبات والصدق لمقياس البحث

م	المقياس	عدد العبارات	معامل "∝" ألفا كرونباخ	معامل الصدق $\sqrt{\alpha}$
١	التحديات الذاتية	١٠	٠,٩٤	٠,٩٧
٢٢	التحديات السياسية والادراية والقانوينة	١٠	٠,٩٢	٠,٩٥
٤٣	التحديات الاجتماعية والثقافية	١٠	٠,٨٦	٠,٨٧
٥٤	التحديات الاقتصادية	١٠	٠,٨٤	٠,٩١
	المجموعة	٤٠		٠,٨٩

(٣) خطة تحليل البيانات:

في ضوء الهدف الرئيس للبحث، استلزم الأمر أن يعتمد البحث على أحد الاختبارات الإحصائية التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف، ومن بين الاختيارات الإحصائية المستخدمة الاختبارات الآتية: معامل الارتباط (Pearson'sR) وقد استخدمه الباحث لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس والتأكد من صدق الأداة. ومعامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات المقياس، واختبار (ت) لقياس الفروق بين المجموعات الثنائية المختلفة على أبعاد المقياس، واختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) بين المجموعة التي تشمل أكثر من ثنائية للاستجابة لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس، وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الأبعاد الخمس ولاجمالي كل بعد للوقف على التحديات المجتمعية التي تواجه ترشح المرأة فى المجالس النيابية في صعيد مصر.

أما المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب المتوسط الحسابي ، فاعتمد االبحث على نمط ليكارت الثلاثي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط بـ"أوافق"= ٣، وتعني وجود التحديات المجتمعية، ثم أوافق الي حد ما ، وتعني وجود التحديات المجتمعية بدرجة متوسطة،وينتهي بـ"أرفض "=١، وتعني أنه لا تمثل تحديًا مجتمعيًا أمام ترشح المرأة هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية، واعتمد البحث على حساب المتوسط الحسابي (Weighted Mean) لتحدد الاتجاه (Attitude)، وفقا للمعادلة التالية: القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة علي عدد المستويات

(٣-١ ÷ ٣ = ٠,٦٦٦٦٦٧) تبعاً للقيم التالية:

جدول رقم (٢) يوضح المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس المتوسط الحسابي

الوسط الحسابي	المستوي	الراي	الوزن النسبي
من١ لأقل من١،٦٦	ارفض	لا يحدث	منخفض
من ١,٦٧ لأقل من٢,٣٤	موافق إلي حد ما	يحدث أحيانا	متوسط
من٢,٣٤ حتى ٣	موافق	يحدث	مرتفع

٤- مجتمع البحث وعينته:

تحدد المجتمع الاصلي للبحث في جميع النساء الريفيات في قريتي العقال بحري بمركز ومدينة البداري ويبلغ عدد سكانها ٢٢١٢٩ نسمة بواقع ١١٣٣٨ من الذكور و ١٠٧٩١ من الأناث

وقرية بني شقير بمركز ومدينة منفلوط وتوابعها واكتفي البحث بالقرية الأم ويبلغ عدد سكانها ٣٠٥٠٨ نسمة بواقع ١٦١٤٦ من الذكور و ١٤٣٦٢ من الأناث وحدد الباحث مجتمع البحث ايضًا في النساء اللواتي لديهن بطاقة انتخابية ، حتي وإن لم يشاركن في الانتخابات، ووقع اختيار الباحث على تلك القري حيث قام باختيار مركزين أحدهما من شمال محافظة اسيوط وهو مركز منفلوط، والآخر من الجنوب وهو مركز البداري وكانت الأسباب خلف التقسيم السابق اختلاف الثقافات الفرعية في محافظة أسيوط ما بين قرية وأخري وعن اختيار القري محل البحث فقد قام الباحث بكتابة قري كل مركز في مجموعة من البطاقات المستقلة ومن ثم الاختيار بينها عن طريق سحب بطاقة واحدة من كل مجموعة بطاقات قري المركز، ولقد تم اختيار مائتي مفردة من النساء المقيمات في القريتين محل البحث ، وتتروح اعمارهم ما بين ١٨- ٥٥ سنة وتم اختيارهم داخل القرية من سياقات تعليمية واجتماعية مختلفة. وتم سحب العينة بالطريقة المقصودة وروعي فيها:

الفئة العمرية من ١٨- ٥٥.

امتلاك بطاقة انتخابية.

– أن تكن عينة البحث من سكان تلك القرى محل البحث حتى وقت تطبيق الأداة البحثية عليهن وليست من مواليدها ولا يقمن فيها أو نازحين إليها وقت التطبيق فقط.

التنوع في المستوي التعليمي والحالة الاجتماعية والاقتصادية أي التنوع في الشرائح الطبقية لعينة البحث.

خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للسن:

اتضح أن الفئة العمرية من ٤٥ الي ٥٥ سنة هي أعلي الفئات في عينة البحث وبلغت نسبتهن ٣٨٪ من إجمالي عينة البحث والتى تكون فيها المرأة اكثر نضجا ثقافيا ونشاطا سياسيا، يليها الفئة العمرية ٣٥ لأقل من ٤٥٪ بنسبة ٢٨٪، يليها الفئة العمرية من ٢٥- الي لأقل من ٣٥ سنة بنسبة ٢٢٪ وأخيراً الفئة العمرية من ١٨ لاقل من ٢٥ سنة بنسبة ١٢ % من إجمالي عينة البحث.

الحالة الاجتماعية:

تبين من البحث أن نسبة المتزوجات من عينة البحث هي الاعلي بنسبة ٦٠٪ ، وغير المتزوجات بلغت نسبتهن ٣٠٪ ، بينما نسبة الأرامل بلغت ٦٪ والمطلقات حوالي ٤٪.

د- المستوى التعليمي:

جاء توزيع عينة البحث كالآتي: جاءت نسبة المتعلمات تعليم جامعي هي أعلي نسبة وبلغت ٣٨٪، ثم الحاصلات على مؤهل متوسط بنسبة ٢٤٪، ثم من يجيدن القراءة والكتابة بنسبة ١٦٪، ثم الأميات بنسبة ١٤٪ وأخيراً الحاصلات على مؤهل أقل من المتوسط بنسبة ٨٪.

هـ- متوسط الدخل الشهري للأسرة:

جاءت النسبة الأعلى لصالح من دخلهم من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنيه بنسبة ٤٠٪، ثم الدخل ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ بنسبة ٣٢٪، تليها من هم أصحاب دخول أكثر من ٦٠٠٠ بنسبة ١٨٪تليها في النهاية الدخل أقل من ٢٠٠٠ جنيه بنسبة ١٠. %، وهي نسب لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار للدخل المادي وقد ينعكس ذلك علي عدم ممارستهن للنشاط السياسي.

سادسًا- عرض نتائج البحث على خريطة الأهداف:

كشف تحليل ومناقشة البيانات التي تم جمعها من النساء في مجتمع البحث عن مجموعة من النتائج التي أشارت لتلك التحديات الاجتماعية التي تواجهها للترشح في الانتخابات البرلمانية، والتي تحقق أهداف البحث الراهن، ويمكن عرض هذه النتائج في ضوء أهداف الدراسة خلال المحاور الآتية:

أ- التحديات الذاتية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

البنية والفعل في البحث السوسيولجي من أهم القضايا التي تنوعت الأراء المفسرة لدورهم في الفعل الاجتماعي وعند الحديث عن الأنا في السلوك السياسي فهي من المحركات القوية التي تدفع للسلوك الانتخابي بالترشح أو التصويت وضعف الأنا والقدرات والامكانيات الشخصية تضعف من الدور السياسي للمرأة، لذلك في هذا البعد سيحاول الباحث معرفة أهم التحديات الذاتية التي تقف عقبة أمام ترشح المرأة الريفية للانتخابات

جدول رقم (٣) يوضح موقف عينة البحث من التحديات الذاتية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

البعد الأول – التحديات الذاتية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام	الترتيب
١- القدرات الشخصية للمرأة الريفية لا تؤهلها للعمل السياسي	٢,٩٣	٠,٢٩٢	مرتفع	٢
٢- المهارات السياسية لدي المرأة الريفية لا تؤهلها لخوض الانتخابات النيابية	٢,٨١	٠,٤٢٣	مرتفع	٦
٣- عدم قدرة المرأة الريفية على استقطاب الداعمين لها خاصة الذكور	٢,٩٥	٠,٢٨٤	مرتفع	١
٤- لاتمتلك المرأة الريفية الامكانات الشخصية لحشد المؤيدين لها للترشح الانتخابي	٢,٧٢	٠,٤٦١	مرتفع	٨
٥- المرأة الريفية تستطيع مقاومة الرفض الاجتماعي لعملها السياسي	١,٢٨	٠,٧٠٣	منخفض	١٠
٦- طبيعة المرأة عاطفية بطبعها لا تؤهلها الي اتخاذ القرارات السياسية احيانا	٢,٨١	٠,٤٨٨	مرتفع	٥
٧- لا تمتلك المرأة القدرات لخلق التوزان بين الاعباء الأسرية والعمل السياسي	٢,٦٣	٠,٥٣٩	مرتفع	٩
٨- مستويات طموح المرأة في الترشح والعمل السياسي أقل من الرجل	٢,٨٩	٠,٤٣٩	مرتفع	٣
٩- رؤية المرأة للعمل السياسي على أنه عمل هامشي غيرمهم	٢,٨٥	٠,٣٧٨	مرتفع	٤
١٠- لا تثق المرأة في العناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشح في الانتخابات العامة	٢,٧٩	٠,٤٨٧	مرتفع	٧
المتوسط العام	٢,٦٧			

يتبين من الجدول السابق رقم (٣) ارتفاع مستوي التحديات الذاتية لوصول المرأة الريفية للتمثيل النيابي في مجلسي الشعب والشوري، حيث جاءت جميع عبارات البعد الايجابية بمتوسط حسابي مرتفع وجاءت العبارة السلبية الوحيدة بمتوسط حسابي منخفض، وهذه النتائج تشير الي التالي:

صعوبة توفيق المرأة بين الأعباء والمضاعفات التي تتحملها والتبعية للرجل وقلة المهارة السياسية للمرأة، فالمرأة تري نفسها في موضوع أدني من الرجل وليس من حقها مشاركته في العمل السياسي وذلك لطبيعة الخصائص البيولوجية والقدرات الشخصية لها التى تمنعها أحيانا من التواجد لحشد الجماهير المجتمع الريفى، وتري أن ترشح المرأة للعمل السياسي يمثل عقبة أمام أداء الواجبات المنزلية ، فالمجتمع الريفى يقتصر الأعمال المنزلية على المرأة خاصة فى صعيد مصر، طبيعة المرأة عاطفية بطبعها لا تؤهلها الي اتخاذ القرارات السياسية احيانا، وهنا نشير الي أن المرأة الريفية تري نفسها في الأدوار التقليدية في المنزل، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية البنائية الوظيفية التي تري أن تقسيم الاعمال في المجتمع قائم على أساس النوع الاجتماعي، حيث يترك للرجل القيادة والعمل خارج المنزل وأن عمل المرأة يقتصر على عملها داخل المنزل وأن خروج المرأة للعمل السياسي يهدد استقرار أركان وبناء الأسرة وهذه النتيجة تتفق مع رؤي الوظيفيون حيث يري بارسونز أن يختص الزوج بالأدوار الوسيلية التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي، وأما الزوجة فتختص بالادوار المعبرة نتيجة للسمات البيولوجية التي تنفرد بها وهي الرضاعة والانجاب وأن استقرار النسق الأسري يعتمد على استمرار تلك الادوار التقليدية النمطية داخل بناء الأسرة (حلمي،٢٠١٣م،٧٠) وبالتالي انتشار هذا المعتقد داخل المجتمع الريفي يدفع المرأة الي الشعور بالتابعية للرجل وأنها ليست قادرة على أداء نفس أدوار الرجل خارج نطاق الأسرة وخاصة في المجال السياسي مما يؤدي الي امتناع المرأة والعزوف عن المشاركة السياسية بالتصويت أو الترشح.

المرأة الريفية يغيب عنها إدراكها لقوتها داخل المجتمع وأنها قادرة على مواجهة التحديات المجتمعية المختلفة، كما أن ضعف ثقة للمرأة لنفسها احيانا ينعكس على رغبتها للمشاركة السياسية وينعكس على النساء اللواتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات البرلمانية، وهو ما ينتهي بالمرأة الي عدم خوض الانتخابات وتابعيتها للرجل في العمل السياسي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (٢٠٢٣ ، Zotaj) في أن ضعف شخصية المرأة و عدم ثقتها بنفسها من أهم العوامل تقف عقبات أمام مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي ويعود ذلك الي عدم مشاركة المرأة في القرارات الأسرية أو تنشئة الفتيات على ابداء الراي داخل نطاق الأسرة فى الريف فى، واقتصار معايير القوة داخل بناء الأسرة الريفية على الذكور فى صعيد مصر، وهو ما ينعكس على طبيعة شخصية المرأة الريفية التي تشعر بغياب القدرات والامكانيات الذاتية التي تؤهلها للمنافسة في التمثيل السياسي في المجتمع .

– المرأة الريفية تري أنه لا جدوي من مشاركتها في الانتخابات وهذه النظرة ناتجة عن الرؤية الهامشية للمرأة للعملية الانتخابية والمجالس النيابية ودورها في تحسين الحياة الاجتماعية.

– عدم قدرة المرأة الريفية على الحشد و استقطاب العديد من الاصوات الذكورية التي تساندها في الانتخابات، و من المعروف أن ترشح المرأة للانتخابات يحتاج الي قدرتها على عملية التعبئة لحشد الاصوات والتأيد ومن ثمة الفوز في الانتخابات وهو ما تفتقر اليها المرأة الريفية.

ب– التحديات السياسية والادراية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

تعد التحديات السياسية والادارية والقانونية من أهم العقبات التي تعيق العمل السياسي للمرأة في مختلف بلدان العالم، وقد كشفت استجابات عينة البحث عن مجموعة من النتائج المهمة في هذا الصدد يعرضها الباحث في الجدول التالي:

جدول رقم (٤) يوضح موقف عينة البحث من التحديات السياسية والادراية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

البعد الثاني التحديات السياسية والادراية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات	م	ع	الاتجاه العام	الترتيب
١– عدم اهتمام الاحزاب السياسية بعملية التأهيل السياسي للمرأة الريفية	٢,٨٨	.٣٩٤	مرتفع	١
٢– لا تستطيع المرأة المنافسة في النظام الفردي للانتخابيات البرلمانية	٢,٦٤	.٤٩٢	مرتفع	٤
٣– استناد الأحزاب السياسية في عملية ترشيح المرأة على العلاقات والمصالح الشخصية وليس كفاءة المرأة السياسية	٢,٨٢	.٤٤٢	مرتفع	٢
٤– غياب الدعم والوعى القانونى للمرشحات من المؤسسات الاجتماعية بحقوقهن فى الانتخابات	٢,٦٠	.٥٥٠	مرتفع	٦
٥–.سيطرة اعمال الشغب والبلطجة على الحملات الدعائية .	٢,٦٣	.٤٤٦	مرتفع	٥
٦– احتكار الذكور لمعظم القيادات الحزبية على حساب النساء	٢,٧٣	.٥٨٣	مرتفع	٣
٧– نظام الكوتا للنوع يقلل من نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية	١،٢٥	.٧١٩	منخفض	١٠

٨ – نظام القوائم المغلقة يؤدي الي زيادة تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية	٢,٥٥	.٦٢٥	مرتفع	٧
٩– الروتين وغياب التسهيلات القانونية والانتخابية للمرأة	١,٨٥	٠,٧٧٩	مرتفع	٨
١٠–.سيطرة الحزب الواحد تحرم المرأة الريفية من الترشح عن أحزاب اخري	١,٨٤	٠,٧٩١	متوسط	٩
المتوسط العام	٢,٣٨			

كشفت نتائج الجدول السابق عن وجود مجموعة من التحديات السياسية والادارية والقانونية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات وأوضحت أيضًا بعض السياسات الجيدة التي تتبعها الحكومة ولها دور في تحسين نسبة تمثيل المرأة الريفية في الانتخابات ومنها نظام القوائم المغلقة ونظام الكوتا وجاءت النتائج لتشير أن:

تعتبر المؤسسات السياسية كالاحزاب السياسي من الأسباب التي تؤدي إلي انخفاض نسبة ترشح المرأة لمجلس النواب لتقاعس الاحزاب السياسية عن تقديم فرص تواجد أكبر في البرلمان، وعدم الاهتمام الحزبي بقضايا المرأة.وهو ما أكدته دراسة(البربري، ٢٠١٤م،٨٢٩–٨٣٠) عن أن للأحزاب السياسي دور في التهميش السياسي للمرأة مع الأحزاب السياسية لم تقدم سوي أعداد قليلة من كوادرها النسائية كمرشحات، ولم تتيح لهن موقعا متقدمًا على قوائمها الحزبية، كما إن معظم القيادات الحزبية من الذكور وذلك لأن العمل الحزبى يحتاج الى التواجد لساعات طويله فى الليل وهذا يتعارض دور المرأة فى الأسرة مما يقلل من فرص ترشحها فى الانتخابات، إضافة الي ضعف ثقة الأحزاب السياسية في فوز المرأة في انتخابات مجلسي الشعب والنواب وبالتالي تقليص ترشحها عن الأحزاب السياسية ودراسة Spary،(٢٠٢٠) التي خلصت الي أن قيام الأحزاب السياسية بترشيح عدد قليل من النساء، إضافة إلي حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرشحات من أهم العقبات البنوية السياسية التي تعترض الدور السياسي للمرأة ودراسة Rai)،(٢٠١٧ التي أوضحت أن افتقار الأحزاب السياسية إلى الجدية في مراعاة المشاركة الانتخابية المتزايدة للمرأة من أهم أسباب نقص تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية المختلفة. ومن هنا يتضح للباحث أن هناك نوعًا من العنف السياسي المؤسسي من خلال الاحزاب السياسي حيث لا تقدم الاحزاب السياسية الدعم والمساندة بداية من زيادة عضوية النساء في الاحزاب السياسية وامتلاك المراكز القيادة فيها الي ترشيح النساء كممثلين عن

الاحزاب في الانتخابات المختلفة وهو ما يمثل نوعًا من العنف الرمزي الذي أشار إليه بورديو حيث خصائص البناء السياسي وبعض مؤسساتها كالاحزاب السياسية يسود فيها تفضيل الذكور عن الأناث.

أوضحت نتائج البحث أن هناك بعض السياسات التي تتبعها الدولة للنهوض بوضع المرأة الريفية السياسي والاجتماعي حيث نظام الكوتا الذي عمل على زيادة نسبة التمثيل السياسي للمرأة بنسبة ٢٥٪ من مقاعد البرلمان إضافة الي نظام القوائم المغلقة الذي يفرض على الاحزاب السياسية ومن يريدون الترشح عن طريق القوائم المغلقة أن تحتوي على عدد معين من النساء.

أشارت نتائج البحث الي أن سيطرة اعمال الشغب والبلطجة على الحملات الدعائية من الاسباب التي تدفع المرأة الريفية الي العزوف عن الترشح الانتخابي وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Spary،(٢٠٢٠) التي بينت أن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرشحات من أهم أسباب النمو البطئ لترشح المرأة في الانتخابات في الهند ومعدل التمثيل الانتخابي لها.

ج- التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

يعتبر البناء الهيكلي وخصائص البناء الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤدي الي التميز النوعي ضد المرأة، حيث إن المرأة في مجتمع يتميز بالتصورات الذكورية وانتشار العادات والتقاليد المدعمة للفجوة بين الجنسين في الحياة السياسية لذلك خصص الباحث بعد لقياس لرصد تأثير التحديات الاجتماعية على توجه المرأة نحو المجال السياسي من خلال الترشح للانتخابات البرلمانية ، والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة الميدانية في هذا الجانب.

جدول رقم (٥) يوضح موقف عينة البحث من التحديات الاجتماعية والثقافية تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

البعد الثالث التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام	الترتيب
١- الاعتقاد السائد بأن مجال العمل السياسي مقتصر على الرجال	٢,٨٥	٠,٤٠٨	مرتفع	٢
٢- النظرة السلبية من قبل الأخرين للمرأة المرشحة لخوض الانتخابات	٢,٦٥	٠,٤٢٦	مرتفع	٦
٣- الاعتقاد أن ممارسة النساء للعمل السياسي يتعارض مع التعاليم الدينية	٢,٣٦	٠,٥٤٣	متوسط	١٠
٤- العادات والتقاليد تعيق ترشح النساء للانتخابات.	٢,٨٩	٠,٧٦٧	مرتفع	١
٥- الرفض المجتمعي الريفي والتعصب ضد دور المرأة السياسي	٢,٨٠	٠,٤٢١	مرتفع	٣
٦- عدم قناعة الازواج بالعمل السياسي للمرأة.	٢,٦٠	٠,٤٨٣	مرتفع	٧
٧- ضعف دور الجمعيات النسائية في الريف في تدعيم الدور السياسي للمرأة الريفية.	٢,٥٥	٠,٤٦٨	مرتفع	٨
٨- انخفاض مستوي التنمية الاجتماعية والسياسية للمرأة بالريف	٢,٨٢	٠,٤٣١	مرتفع	٤
٩- التنشئة الاسرية والتربوية للمرأة لا تشجع المرأة لترشح للانتخابات	٢,٤٥	٠,٤٩٧	مرتفع	٩
١٠- ينحاز المجتمع للذكور عن الاناث في عملية التصويت الانتخابية	٢,٧٨	٠,٤٧٦	مرتفع	٥
المتوسط العام	٢,٦٨			

تظهر بيانات الجدول (٥) أن المتوسط العام للتحديات الاجتماعية المرتبطة بثقافة المجتمع جاءت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام للمقياس في هذا البعد (٢,٦٨) وهو متوسط مرتفع، يشير إلى توافر تلك التحديات واعتراضها للترشح المرأة للانتخابات البرلمانية، حيث أن استجابات المبحوثين قد جاءت في صالح الإجابة بالموافقة علي عبارات هذا البعد، ومن أهم التحديات الاجتماعية والثقافية الناتجة عن الدراسة الميدانية:

١- العادات والأعراف والمعتقدات والقيم الاجتماعية مثلت جزء من العقبات البنوية امام ترشح المرأة الريفية للانتخابات ، وظهر ذلك جلياً المستوي المرتفع لمؤشر عبارة " العادات والتقاليد تعيق ترشح النساء للانتخابات" وعبارة" الاعتقاد السائد بأن مجال العمل السياسي مقتصر على الرجال" وعبارة" النظرة السلبية من قبل الأخرين للمرأة المرشحة لخوض الانتخابات" وعبارة" الاعتقاد أن ممارسة النساء للعمل السياسي يتعارض مع التعاليم الدينية" وعبارة " ينحاز المجتمع للذكور والتعصب ضد الاناث في عملية التصويت الانتخابي حيث إن الريفى نادرا ما ينتخب الرجل فى الريف امرأة "وهذه النتائج تتفق مع رؤي الوظيفيون التي تري أن القيم الاجتماعية هي التي تحدد الفعل الاجتماعي وهو ما يظهر جليًا في اراء كل من ماكس فيبر وبارسونز ودوركهايم وميرتون، وبالتالي تفرض القيم الاجتماعية السلبية على المرأة الريفية توجهات الفعل نحو العمل السياسي والترشح الانتخابي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (إبراهيم،٢٠٢١م) التي أوضحت أن التميز الجندري والموروث الثقافي من أهم المعوقات التي تعد تحديًا من تحديات التمكين السياسي للمرأة ودراسة (بربري، ٢٠١٤م) التي توصلت الي أن انتشار قيم النظام الابوي التي تستند للتقسيم النوعي مع تفضيل الذكور في الفضاء العام من أهم أسباب تهميش المرأة سياسيًا وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Ashworth et al، ٢٠٢٠) في أن التمييز النوعي بين الناخبين على أساس النوع وتفضيل الذكور عن النساء في الحياة السياسية كان السبب الرئيس في ضعف تمثيل النساء في المناصب المنخبة مجلسي الشيوخ والنواب الامريكي ودراسة (على،٢٠٠٤) التي كشفت عن أن العادات والتقاليد وخاصة التفرقة بين الذكور والإناث من أهم أسباب عزوف المرأة عن العمل السياسي ودراسة (Chhibber،٢٠٠٣) التي كشفت عن تأثير بعض العديد من المعايير والقيم والمعتقدات والمواقف التي تعترض المشاركة السياسية للنساء في الهند وهذه النتائج تتفق مع رؤي بورديو حول العنف الرمزي بينما أوضح عالم الاجتماع بير بورديو Pierre Bourdieu في نظريته حول "الهيمنة الذكورية" أن مصدر الهيمنة يكمن فى اللاوعي الرمزي الخفي الذي يؤدي دورًا جوهريًا فى الهيمنة الذكورية، وتؤدي الأسرة والمدرسة والمجتمع عموما دورًا فى تكريسها، ويري بورديو أن مصدر الهيمنة الذكورية تكمن في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع (بورديو، ٢٠٠٩: ٧٢).

٢- هناك تحديات تتعلق بنظام الزواج ونسق الأسرة والمؤسسات التربوية ويتضح ذلك في العبارات التي حصلت على مستوي تحقق مرتفع وهي عبارة" التنشئة الاسرية والتربوية للمرأة لا تشجع المرأة لترشح للانتخابات" وعبارة " عدم قناعة الازواج بالعمل السياسي للمرأة " وعبارة" ضعف دور الجمعيات النسائية

في الريف في تدعيم الدور السياسي للمرأة الريفية" وهذه النتائج تتفق مع رؤي الوظيفيون حيث الزوج يرفض الأدوار الأخري للمرأة خارج نطاق الأسرة وخاصة العمل السياسي وهذه النتيجة تتفق مع دراسة دراسة(الرواشدة والعرب، ٢٠١٦م) التي كشفت عن أن وعدم وعي المرأة بدورها وعدم تقبل الرجل لفكرة أن تكون المرأة مسؤولة عنه إدرايًا، وعدم وعي المرأة بدورها وقلة ثقتها بقدراتها في العمل السياسي تعتبر من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعيق مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية.

كما أن طبيعة الرجل ورغبته في السيطرة والهيمنة وفقًا للحركات النسوية المختلفة هي السبب الرئيس من وجهة نظرهم في تهميش المرأة سياسيا، كما تتفق هذه الرؤي مع النظرية البنوية التكوينية لبورديو حيث تري أن هناك بنية متكاملة من الثقافة والرموز والقيم داخل الانساق التربوية والاسرية تقف عقبة أمام المساواة بين الذكور والأناث في عملية التمثيل السياسي ورغبة المرأة الريفية في عملية الترشح لخوض الانتخابات النيابية.

٣- هناك بعد اجتماعي يقف عقبة أمام ترشح المرأة الريفية للانتخابات يتضح في عبارة" النظرة السلبية من قبل الأخرين للمرأة المرشحة لخوض الانتخابات" وعبارة" انخفاض مستوي التنمية الاجتماعية والسياسية للمرأة بالريف" وعبارة " الرفض المجتمعي والتعصب ضد دور المرأة السياسي " وقد جاءت الثلاث عبارات سالفة الذكر بمتوسط حسابي مرتفع وهذه النتيجة تتفق مع دراسة(Bullough et all)،٢٠١٢ التي توصلت الي أهمية التنمية المجتمعية والبيئية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التكنولوجية والاعلام لزيادة الدور المرأة السياسي ودراسة (حسن،٢٠١٠م) التي توصلت الي أن الفقر والامية وقلة الوعي بالحقوق والتشريعات من أهم معوقات التمكين السياسي للمرأة.

فالوعي النسوي للمرأة الريفية وللمرأة عامة يتعلق بدرجة التنمية الاجتماعية داخل المجتمع من تحسين الحالة الاقتصادية والصحية والمهنية والتعليمية للمرأة وهو ما ينعكس ويعطي مردود على التمثيل السياسي للمرأة بالتصويت والترشح الانتخابي حيث يكون هؤلاء النساء أكثر دراية ومعرفة بحقوقهم السياسية والاجتماعية .

د- التحديات الاقتصاديه التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

خصص الباحث البعد الرابع في المقياس لرصد تأثير التحديات الاقتصادية التي تعترض ترشح المرأة للانتخابات النيابية، والجدول التالي يوضح نتائج البحث الميدانية في هذا البعد:

جدول رقم (٦) يوضح موقف عينة البحث من التحديات الاقتصاديه التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات

البعد الرابع التحديات الاقتصاديه التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه العام	الترتيب
١- عدم المساواة بين الذكور والإناث في طبيعة المهن الاكثر ماديا	٢,٨٤	.٤٥٧	مرتفع	٤
٢- يوجد تمييز في سوق العمل ضد المرأة لصالح الرجل	٢,٨٢	٤٧٩.	مرتفع	٥
٣- عدم تقبل الرجل لاستقلال المرأة اقتصاديًا مما ينعكس سلبا على خوضها فى العملية الانتخابية	٢,٧٩	٠,٤٦٤	مرتفع	٧
٤- عدم توافر موارد مالية مجتمعية لدعم عمل المرأة سياسيًا	٢,٨١	٠,٤٧٤	مرتفع	٦
٥- ضعف القدرات الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل	٢,٨٦	٠,٥٣٢	مرتفع	٣
٦- ارتفاع التكلفة المالية للحملات الدعائية للانتخابات النيابية	٢,٩٠	.٥٠٦	مرتفع	٢
٧- عدم وجود التمويل المادي الكافي من الاحزاب للنساء المرشحات للانتخابات	٢,٩١	.٤٣٩	مرتفع	١
٨- ضعف الاستثمار الاقتصادي للمرأة بالريف لانشغالها بأمور الاسرة	٢,٧٧	٠,٤٨٦	مرتفع	٨
٩- عدم امتلاك المرأة للموارد الاقتصادية التي تؤهلها لحشد الاصوات	٢,٣٧	٠,٧٦٤	مرتفع	١٠
١٠- انتشار الفقر بين النساء في القرية	٢,٦٨	٠,٥٧٥	مرتفع	٩
المتوسط العام	٢,٧٨			

من خلال أستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦) يتضح أن هناك العديد من المؤشرات الدالة على تأثير التحديات الاقتصادية على توجه المرأة نحو ترشح للانتخابات النيابية ، حيث بلغ المتوسط العام للمقياس (٢,٧٨) درجة من ثلاث درجات، حيث كانت هناك موافقة مرتفعة بين أفراد العينة على توافر مجموعة من التحديات والعقبات الاقتصادية أمام العمل السياسي للمرأة.

- حرمان المرأة من الموارد الاقتصادية ويتضح ذلك في عبارة" عدم المساواة بين الذكور والإناث في طبيعة المهن الاكثر ماديا" وعبارة " عدم تقبل الرجل لاستقلال المرأة اقتصاديًا " وعبارة " يوجد تمييز في سوق العمل ضد المرأة لصالح الرجل" وعبارة " ضعف القدرات الاقتصادية للمرأة مقارنة بالرجل" وعبارة " ضعف

الاستثمار الاقتصادي للمرأة بالريف لانشغالها بأمور الأسرة " هذه العبارات التي جاءت بمستوي تحقق مرتفع تتفق مع نظرية الاستبعاد الاجتماعي لأنتوني جيدنز التي تشير الي أن هناك نوعًا من التميز يحدث ضد أفراد المجتمع من خلال الحرمان من الموارد المتاحة وهو ما يتضح في التميز النوعي ضد المرأة من جانب المؤسسات والاسواق والنظام الاقتصادي في الريف وطبيعة الرجل وبين المرأة الريفية واقصاء المرأة الريفية من الناحية الاقتصادي يرتبط ارتباط كلي بالاقصاء من الحياة السياسية هذه النتائج تتفق مع دراسة Narayanan)،٢٠١٧، (٩٦-٩٠ في أن من أهم التحديات التي تواجه المرأة في مجال العمل هيمنة الذكور علي ميادين العمل المهم وتقاضي الرجال اجور اعلي من الاناث. وهو ما يتفق مع التيار النسوي الاشتراكي الذي يري أن الراسمالية هي سبب التمييز ضد المرأة وهي التي تعمل علي امتلاك الرجال لوسائل وادوات الانتاج واستغلال النساء.

هناك تحديات اقتصادية أخري تقف عقبة أمام ترشح المرأة الريفية في الانتخابات تتضح من خلال استجابات عينة البحث على عبارة "عدم توافر موارد مالية مجتمعية تدعم عمل المرأة سياسيًا " وعبارة " ارتفاع التكلفة المالية للحملات الدعائية للانتخابات النيابية" وعبارة" عدم وجود التمويل المادي الكافي من الاحزاب للنساء المرشحات للانتخابات " وعبارة " عدم امتلاك المرأة للموارد الاقتصادية التي تؤهلها لحشد الاصوات" وعبارة " انتشار الفقر بين النساء في القرية" هذه التحديات تتفق مع النظرية المادية الماركسية التي تري أن الترشح للانتخابات والعمل السياسي مقترن بالوضع الاقتصادي والطبقي إذا البناء الفوقي يتم وضعه من خلال من يمتلك وسائل الانتاج والموارد المالية وبالتالي تأنيث الفقر وضعف الموارد المجتمعية المتاحة لتمويل ودعم المرأة سياسيًا تقف تحديًا أمام التمثيل السياسي للمرأة الريفية وهذه النتائج تتفق ايضًا مع الحركات النسوية الماركسية والاشتراكية والتي تؤكد أن تركز رأس المال في يد الذكور من أهم العوامل التي تعترض تمكين المرأة.

تاسعاً– أهم النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة:

أ– تبين من الدراسة الميدانية أن وجود مجموعة من التحديات الذاتية التي تقف عقبة أمام ترشح المرأة الريفية للانتخابات منها:

– ان المرأة تري نفسها أنها أدني من الرجل وليس من حقها مشاركته في العمل السياسي وذلك لطبيعة التكوين البيولوجى لها

– أن المجتمع الريفى يقصر عمل المرأة فى الأدوار التقليدية في المنزل.

– ان طبيعة المرأة عاطفية بطبعها لا تؤهلها الي اتخاذ القرارات السياسية احيانا.

ب– اما عن التحديات السياسية والادارية والقانونية التي تعيق العمل السياسي للمرأة فى الريف والتى أوضحتها الدراسة الميدانية هى:

أن معظم القيادات الحزبية من الذكور وذلك لأن العمل الحزبى يحتاج الى جهد وتواجد يتعاض مع دور المراة فى الاسرة.

لا تقدم الاحزاب السياسية الدعم والمساندة لزيادة عضوية النساء في الاحزاب السياسية.

– افتقار الأحزاب السياسية إلى الجدية في مراعاة المشاركة الانتخابية وتمثيل المرأة في الهيئات التشريعية المختلفة والاعتماد في عملية ترشح النساء على العلاقات الشخصية والمصالح والهدايا وشعبية المرأة الريفية وليس كفاءتها السياسية.

– غياب الدعم والتوعية القانونية للمرشحات من قبل المؤسسات الاجتماعية بحقوقهن فى الانتخابات.

– سيطرة أعمال الشغب والبلطجة على الحملات الدعائية من الاسباب التي تدفع المرأة الريفية الي العزوف عن الترشح فى المجالس النيابية.

ج – كما كشفت الدراسة الميدانية عن أهم التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعترض ترشح المرأة الريفية في الانتخابات حيث جاءت كالتالى:

– أن العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والقيم الاجتماعية مثلت جزء من العقبات أمام ترشح المرأة الريفية للانتخابات

– أن التنشئة الاسرية والتربوية للمرأة لا تشجع المرأة الريفية للترشح فى الانتخابات

– النظرة السلبية والتعصب من قبل المجتمع الذكورى ضد المرأة المرشحة لخوض الانتخابات التشريعية

د– وبالنسبة للتحديات الاقتصادية لترشح المرأة الريفية فى الانتخابات النيابية كما كشفتها الدراسة الميدانية فهى:

– حرمان المرأة الريفية من الموارد الاقتصادية وسيطرة الذكور على المهن ذات الدخل المادى المرتفع.

– تبعية المرأة الريفية للرجل اقتصاديا وعدم السماح لها باستقلالهاعنه مما ينعكس سلباعلى ترشحها فى المجالس التشريعية.

–ارتفاع التكلفة المالية للحملات الدعائية للانتخابات النيابية التي تؤهل المرأة الريفية لحشد الأصوات.

– إن اقصاء المرأة الريفية من الناحية الاقتصادية يرتبط باقصاءها من الحياة السياسية

– توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التى توصلت اليها الدراسة امكن للباحث صياغة التوصيات الاتية

– ضرورة السماح للقيادات النسائية النشطة بتولى قيادات الاحزاب السياسية.

– عمل برامج للتوعية السياسية والقانونية للمراة الريفية عامة وللمرشحات بصفة خاصة من قبل المؤسسات الاجتماعية.

– السماح للمرأة الريفية باستقلالها اقتصاديا مما يساهم فى ترشحها للمجالس التشريعية

– عدم السماح لرأس المال المادى فى التحكم فى الانتخابات التشريعية.

– ضرورة تكاتف المؤسسات المجتمعية للحد من التعصب لصالح الذكور ضد النساء فى التصويت بالانتخابات التشريعية.

– ان تضع الأحزاب السياسية مجموعة من الضوابط الموضوعية وأن تلتزم بالشفافية في عملية اختيار النساء لترشحهن للانتخابات البرلمانية.

– الاستمرار في زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من خلال زيادة حصته في نظام الحصص الجندري.

– توفير المناخ السياسي والاجتماعي في الريف المصري لكي يكون للمرأة الريفية نصيب في خوض الانتخابات النيابية المختلفة.

– تفعيل دور مؤسسات المجتمع والمؤسسات التربوية من أجل رفع مستوي الوعي النسوي للتمكين السياسي للمرأة الريفية.

– تكاتف مؤسسات الدولة من اجل تغيير الموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي تدعم النظام الابوي وتحرم النساء الريفيات من حقوقهن السياسية

المراجع:

ابراهيم، أسماء محمد عباس. (٢٠٢١). الحراك السياسي وتمكين النخبة النسائية في المجتمع المصري: المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية نموذجاً .مجلة كلية الآداب، مج١٣، ع٢.

اجلال اسماعيل حلمي(٢٠١٣م) علم اجتماع الزواج والأسرة، رؤية نقدية للواقع والمستقبل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

أحمد السعيد الهجرسي(٢٠١٠م)بنية المشاركة السياسية في المجتمع المصري – دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥. مجلة كلية الآداب جامعة بنها، العدد ٢٣، ج٢.

بدرية شوقي عبد الوهاب (١٩٩٥) المشاركة السياسية للمرأة، في موتمر المرأة والمجتمع في مصر تقديم محمد رجائي الطحلاوي، جامعة أسيوط مركز دراسات المستقبل، (أسيوط: مطابع الأوفست)

بربري، سحر حساني. (٢٠١٤). التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية: تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونية ٢٠١٣ .مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع٣٤،

بكر، مروة(٢٠١٧م) النظام الانتخابي وانعكاسه على تمكين المرأة في برلمان ٢٠١٥م، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

بورديو، بيير. (٢٠٠٩). الهيمنة الذكورية، (ترجمة)، سلمان قعفراني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

جمال محمد عبد المطلب على(٢٠٠٤م): المشاركة السياسية للمرأة، دراسة ميدانية لمحافظة بني سويف، بحث منشور بمؤتمر العلوم الإنسانية وتحديات المجتمع المصري المنعقد في الفترة من ٦ – ٧ ابريل ٢٠٠٤ (جامعة القاهرة فرع بني سويف: كلية الآداب، قسم الاجتماع).

جون هيلز (٢٠٠٧): الاستبعاد الاجتماعي محاولة الفهم، ترجمة محمد الجوهري، سلسة علم المعرفة، عدد٣٤٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، الكويت.

جيدنز، أنتوني (٢٠٠٥): علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فائز ، مؤسسة ترجمان ،الطبعة الرابعة ، عمان.

الحايس، عبدالوهاب جودة عبدالوهاب. (٢٠١٠). التحديات الاجتماعية لترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشورى: دراسة ميدانية لتصورات الناخبين العمانيين .المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية – العلوم الاجتماعية: حلول عملية لقضايا مجتمعية، الكويت: كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت،

حسن، أحمد فاروق أحمد(٢٠١٠م) ، التمكين السياسي للمرأة: دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي،العدد٣٠.

الرواشدة، علاء زهير ، اسماء ربحي العرب(٢٠١٦م) المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٣.

سليمان، ياسر سليمان محمد (٢٠١٩م) معوقات تمكين المرأة سياسيًا في المجتمع المصري، دراسة ميدانية بكفر الشيخ،، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد٣٨.

شحاتة، شيماء يوسف أحمد أحمد، بلاط، شريفة فاضل محمد مصطفي، و زهران، جمال علي. (٢٠١٨). تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م. على المشاركة السياسية للمرأة المصرية: دراسة مقارنة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ م. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع٣

طلعت إبراهيم لطفي(٢٠٠٩) النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ، دار غريب، القاهرة.

عارف محمد (١٩٨٢): تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة، (القاهرة: الانجلو المصرية).

عبد الناصر، إصلاح (٢٠٢٣م) التمكين السياسي للمرأة المصرية، الواقع والتحديات " رؤي أصحاب المصلحة"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة الفيوم ، العدد٢٨، المجلد٣.

قطوش، مرفت مسعود جاب الله علي. (٢٠٢٢). تحديات تمكين المرأة المصرية من مشاركتها السياسية: دراسة تطبيقية على عينة من عضوات البرلمان المصري .مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، ع١٢.

كيلاني، حمدالله (٢٠٢٢م)، الوعي النسوي بمؤشرات التمكين الاجتماعي في الريف المصري، بحث اجتماعي ميداني في إحدي قري الصعيد، المجلد، ٢٦، العدد٨٤.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الأمم المتحدة(٢٠١٣م) مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي تحديات واقتراحات، ملف pdf مسترجع من

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/e_escwa_ecw_١٣_١_a.pdf

محمد على محمد(١٩٩٥) أصول على الاجتماع السياسي – السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، الجزء ١ "الأسس النظرية والمنهجية". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد منيف(٢٠٠٠) المرأة الكويتية والمشاركة السياسية – نظرة علمية تحليلية. ط١، بيروت: دار الجديد.

محيي شحاته(١٩٩٦) المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مدحت فؤاد فتوح حسين(١٩٩٣) تنظيم المجتمع السياسي، (القاهرة: المطبعة التجارية الحديثة)

المراجع الاجنبية:

٢٦- Ashworth، S.، Berry، C.R.، & Mesquita، E.B. (٢٠٢٠). Sources of Women's Underrepresentation in US Politics: A Model of Election Aversion and Voter Discrimination.

٢٧- B ullough Amanda ، K. Galen Kroeck، William Newburry، Sumit K. Kundu،

٢٨-Kevin B. Lowe(٢٠١٢)، Women's political leadership participation around the world: An institutional analysis، The Leadership Quarterly ٢٣

٢٩-Bedini، B.، & Zotaj، E. (٢٠٢٣). Women's Participation in Political Decision-Making in Albania: Current Challenges and Expectations for the Future: The Case of Durrës and Tirana Regions. Interdisciplinary Journal of Research and Development.

٣٠-Carole Spary(٢٠٢٠)، Women candidates، women voters، and the gender politics of India's ٢٠١٩ parliamentary election، Contemporary South Asia، Volume ٢٨، ، Issue ٢.

٣١- David Phillips(٢٠٠٨): social inclusion ، social exclusion and social cohesion- tensions in a post- industrial world ، university of Sheffield ، UK

https://national-ar.unescwa.org/target-٥/G٥SQ.aspx?country=egypt

٣٢-Johnson، Niki (٢٠١٨) 'Marginalization of Women and Male Privilege in Political Representation in Uruguay'، in Leslie A. Schwindt-Bayer (ed.)، Gender and Representation in Latin America (New York، ٢٠١٨; online edn، Oxford Academic.

٣٣-Lawless، Jennifer L. and Richard L. Fox.(٢٠١٣). Girls Just Wanna Not Run: The Gender Gap in Young Americans' Political Ambition. Washington، DC: Women & Politics Institute.

٣٤-Narayanan .Selvi (٢٠١٧) challenges of women empowerment in a private organization in malaysia. International Journal for Studies on Children، Women، Elderly And Disabled، Vol. ١٠ (January)

٣٥-Oye Olubukoye and Ake Susan (٢٠١٩) women and political marginalization in nigeria، journal of Education and Policy Review، Volume ١١، Number.

٣٦-Prabhat Bajimaya(٢٠٢٢) Investigating the Factors Affecting Women's Political Participation in Nepal: A Qualitative Study، Journal of Public Representative and Society Provision Vol. ٢، Issue ٣.

٣٧-Pradeep Chhibber(٢٠٠٣) Why are some Women Politically Active? The Householo، Public Space، and Political Participation in Ind(U.S.A، University of California، Berkeley، Department of Political Science.)

٣٨-Rai، P.K. (٢٠١٧). Women's Participation in Electoral Politics in India. South Asia Research، ٣٧.

٣٩-Sarah Shair-Rosenfield and Magda Hinojosa(٢٠١٤)، Does Female Incumbency Reduce Gender Bias in Elections? Evidence from Chile، Political Research Quarterly، Volume ٦٧، Issue ٤.

٤٠Spary، C. (٢٠١٤). Women candidates and party nomination trends in India – evidence from the ٢٠٠٩ general election. Commonwealth & Comparative Politics، ٥٢

٤١-UNDP،٢٠٢١ Goal،٥. equality Gender.States Arab

٤٢-World Economic Forum. (٢٠٢٢). Global gender gap report ٢٠٢٠: Insight report. Geneva: World Economic Forum.

https://www.undp.org/egypt/egypt-human-development-report-٢٠٢١